المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد السابع عشر، يناير 2024)

تأثير الاستيطان الإسرائيلي على أبعاد قيام الدولة الفلسطينية (ديموغرافياً وجغرافياً واقتصادياً وأمنياً) دراسة تحليلية [1]

محمود محمد توفيق عيد
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
myd84715@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/12/15، وتم قبوله للنشر في 2023/5/28.

الملخص

تمثل استمرار السياسات الاستيطانية عقبة أمام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ وكذلك حائل أمام انشاء دولة فلسطينية في المستقبل؛ فتقوم عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية على الاستغلال الجغرافي والاقتصادي؛ للأرض الفلسطينية المحتلة؛ والتهويد الديمغرافي للسكان، وهذه الحقيقة راسخة؛ ومن أوجه هذا الاستغلال مصادرةُ مساحات واسعة من الأراضي، وتدمير الممتلكات الفلسطينية لاستخدامها في أغراض انشائية وزراعية، ونهب الموارد المائية، والاستيلاء على المواقع السياحية والأثرية.

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993، ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، برزت متغيرات جديدة ذات تأثير مهم على بيئة وآليات التنمية الفلسطينية، فقد أصبح للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة و للمرة الأولى إدارة تنموية رسمية ولها مصلحة في إطلاق عملية التنمية والتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وقد امتلكت هذه الإدارة بموجب اتفاقيات أوسلو أدوات إدارية واقتصادية هامة لإدارة وتوجيه عملية التنمية والتأثير عليها، الأمر الذى لم يستمر بسبب السياسات الاستيطانية المستمرة من الجانب الإسرائيلي والذى كان له بالغ الأثر على قيام الدولة الفلسطينية جغرافيا وديمغرافيا واقتصاديا وأمنياً.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان الإسرائيلي – الدولة الفلسطينية – التهويد – حق تقرير المصير.

Abstract

The impact of Israeli settlement on the dimensions of the establishment of the Palestinian state (demographic, geographical, economic and security) An analytical study

The continuation of settlement policies represents an obstacle to the right of the Palestinian people to self-determination. as well as an obstacle to the establishment of a Palestinian state in the future; The process of building Israeli settlements is based on geographical and economic exploitation. to the Occupied Palestinian Territory, and the demographic Judaization of the population, and this fact is well established; Among the aspects of this exploitation are the confiscation of large areas of land, the destruction of Palestinian property for use in construction and agricultural purposes, the

plundering of water resources, and the seizure of tourist and archaeological sites.

After the signing of the Oslo Agreements in September 1993, and the emergence of the Palestinian National Authority in 1994, new variables emerged with an important impact on the environment and mechanisms of Palestinian development. Economic dependence on Israel, and according to the Oslo Agreements, this administration possessed important administrative and economic tools to manage and direct the development process and influence it, which did not continue because of the continuous settlement policies on the Israeli side, which had a great impact on the establishment of the Palestinian state geographically, demographically, economically and in security.

Keywords: Israeli settlement - the Palestinian state - Judaization - the right to self-determination -

مقدمة

تتعقد مشكلة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بمرور الزمن سواء على مستوى معدلاته المتسارعة أو على مستوى الامتداد الجغرافي الذى ابتلع أغلب الأراضي الفلسطينية على مدار العقود الماضية الأمر الذى يمكن ملاحظته بسهولة من خلال الخرائط المقارنة من 1917 وحتى الآن؛ حيث تضاءلت المساحات الجغرافية التي يقطنها الفلسطينيون بسبب عمليات الاستيطان المتسارعة التي ابتعلت أغلب أراضيها فصاروا يعيشون في أشرطة ضيقة لا تسلم من عمليات الحصار الإسرائيلي المستمرة على كافة المستويات الضرورية للحياة(قطاع غزة نموذجًا).

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية تعتمد حل الدولتين كحل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي إلا أن سياسة إسرائيل تعتمد على استراتيجية مرور الزمن وسياسة الأمر الواقع عبر تسريع معدلات الاستيطان والتوسع في الأراضي الفلسطينية مدعومة بالتأييد الفعلي (استخدام الفيتو) للولايات المتحدة؛ وذلك رغم تبينها النظري لفكرة حل الدولتين؛ الأمر الذي يعقد من امكانية قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، وتجعلها أمراً مستحيلاً.

وتشكل تلك المعطيات تهديدًا وجودي مركباً لمستقبل مدينة القدس والدولة الفلسطينية سواء على المستوى الديموغرافي والجغرافي والاقتصادي؛ وكذلك الأمني؛ في ظل حالة من السيولة السياسية

في البلدان العربية المجاورة ساهمت في مزيد من الضعف العربي وتمكين الإسرائيليين من زيادة مخططات الاستيطان.

أولاً: الاستيطان الإسرائيلي والبعد الديمغرافي في القضية الفلسطينية [2]:

يعد المدخل الديموغرافي من المداخل الهامة في تفسير وتحليل النزاعات الدولية؛ حيث يهتم بتحليل المكون السكاني ومراحله و تركيبه كعنصر هام من عناصر تكون الدولة وعنصر من عناصر قوتها الشاملة؛ وتأثر ذلك على النزاعات على المستوى الداخلي الدولي (موسي بن قاصير؛2008؛ ص38)؛ فحجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم العمرى واللغوي والعرقي والإيديولوجي من السمات الهامة التي لها أثر كبير في تطور النزاعات؛ وقد انطلق المشروع الصهيوني في فلسطين مستندًا إلى عوامل الأرض والسكان والفكر الإيديولوجي؛ وهو ما أضفي على الصراع شكل الصراع الجغرافي والديموغرافي (يوسف كامل إبراهيم، 2004؛ ص1)؛ حيث بحث الصهيونية على تحقيق الميزان الديموغرافي عن طريق فتح باب الهجرات اليهودية التي بدأت منذ عام 1880 وحتى الآن وتزايدت مع وعد بلفور البريطاني والتوسع في امتلاك الأراضي لإضفاء الطابع اليهودي الخالص على المجتمع والدولة؛ على الرغم من تكثيف الدعاية الأيديولوجية والإعلامية وتوفير المستلزمات المادية والمعنوية لجذب المزيد من الهجرة الاستيطانية إلى فلسطين؛ مقابل تواصل السياسات الطردية والإكراهية للفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئي شتات خارج أراضيهم (محمد فيصل عبد المنعم؛2000؛ ص64).

تبرز حاليا إشكالية التهويد الديموغرافي من خلال مقاربات ديموغرافية بين اليهود والعرب ترتكز إلى معطيات إحصائية علميه ذات دلالات في غاية الأهمية ليس فحسب على مستوى المؤشرات الرقمية؛ وإنما على مستوى مستقبل الوزن السلطة وهوية الدولة وتركيب المجتمع بوجه عام:

(1) **معدل الزيادة السكانية والتركيب العمري:** فقد سجلت إحصاءات العام 2017 مؤشرات لمعدل الزيادة السكانية لكلا الطرفين الفلسطيني واليهودي، معدل الزيادة السنوية الطبيعية للسكان اليهود (1.9%) مقابل (2.8%) للفلسطينيين. وهنا يلاحظ أن معدل النمو عند الفلسطينيين أعلى منه عند اليهود حتى داخل الأراضي الفلسطينية حيث سجل معدل النمو لفلسطيني 48 حوالي 2.2% وللفئات الأخرى 3.8%.

---

(2) الديموغرافيا: **علم دراسة المجتمعات البشرية من حيث حجمها وبناها وتطورها وخصائصها العامة ولا سيما من النواحي الكمية**، وكمصطلح يعنى دراسة في قياس خصائص معينة للسكان من حيث الحجم والتوزيع حسب العمر والجنس ونوع العمل والصناعة، والتوطين، والانتماء السياسي، والديانة. الخ.

أيضاً سجلت المؤشرات معدل الخصوبة عند اليهود (3.1طفل) لكل امرأة أي 30 طفل لكل 10 نساء يهوديات بالمقابل المرأة الفلسطينية تلد ما متوسطه 4.1 طفل أي 41 طفل لكل 10 نساء؛ إذن معدل الخصوبة عند المرأة الفلسطينية أكثر من المرأة اليهودية داخل فلسطين رغم تراجع معدل الخصوبة للمرأة الفلسطينية حيث كان يسجل 8.47 في السبعينات؛ و 6.0 مواليد عام 1997 ؛ أيضا من ناحيه التركيب العمرى للسكان وهو يعد من العوامل الهامة المؤثرة في النزاعات فالشباب كفئة عمرية لا يعدون عوائل لأسر ويسهل تجنيدهم عسكريا في أي نزاع ,ويمتاز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتى حيث تشكل نسبة تقل أعمارهم عن 30 عام 70% من السكان وتبلغ نسبة من هم دون سن 15 عام 40% من مجمل السكان.

(2) **التركيب اللغوي والإثنية والديني والاجتماعي للسكان:** ليس شرطا أن تكون الانقسام العرقي أو اللغوي والديني سببا لنشوب النزاعات أو التوتر الداخلي ولكن في بعض الحالات قد يكون سببا هاما في حدوث ذلك؛ وهناك بعض الحالات التي أدى فيها إلى نشوء نزاعات وتوترات بل انقسام في بعض الأحيان مثل حالة السودان وليبريا وسيرلانكا ورواندا؛ كما أن معدل كثافه السكان وتوزيعهم قد يكون أحد عوامل نشوب النزاعات وخاصة في حال وجود كثافة سكانيه عالية مع نقص الموارد الطبيعية اللازمة (Katharine M Floras," 2006,)؛ وقد تأسست الدولة في المشروع الصهيوني على اساس النقاء العراقي اليهودي؛ ولكن من الملاحظ على المجتمع اليهودي وجود انقسامات عرقية بين اليهود والعرب والدروز ؛ وانقسامات دينية وايضا انقسامات طبقية إجماعيه ما بين يهود الشرق ويهود الغرب.

(3) **الهجرة والاستيطان:** تعد الهجرة في المشروع الصهيوني مخزون ديموغرافي؛ وخط الدفاع الأول لمواجهة التزايد الديموغرافي الفلسطيني (مجموعة باحثين؛2001؛ ص200)؛ كما يعد الاستيطان دعامة هامه ديموغرافيا ,فإسرائيل في سعى مستمر لترجيح ميزانها السكاني عبر التهجير القسري للفلسطينيين والتهويد المستمر لأراضيهم ,إلا أنه من وجهة النظر الديموغرافية لا يمكن تحقيق دوله يهودية خالصة في ظل وجود نسبة لا يستهان بها من عرب 48 داخل الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل (يونا يوسى، 2007؛ ص 27) وهم يبلغون حوالى (1.786.00 وفقا لعام 2017)؛ أيضًا لا يحيز يهود الولايات المتحدة والبالغ عددهم 5.700.000 من إجمالي حوالى 8 مليون يهودي (عام2016) خارج إسرائيل الهجرة إلى

إسرائيل حيث أصبحوا يحتلون مكانة اجتماعيه اقتصادية وسياسية في الولايات المتحدة رغم أنهم يشكلون لوبي يهودي يدعم إسرائيل بكل إمكانياته؛ ويقترن سعى إسرائيل الدائب لزياده معدلات الهجرة توسيع دائرة الاستيطان في تزايد مستمر فبعد عام 48 استولت إسرائيل على 78% من فلسطين وقامت بعمليات طرد جماعي وبنت في الفترة عام 1948–1967؛ حوالى 219 مستوطنه و 119مستوطنه على هيئة كيبوتس؛ وتوسعت بعد عام 67 لمناطق جديدة في الضفة والقطاع وزاد عدد المستوطنين منذ وصول الليكود للحكم في عام 1977 حتى وصل عام 1995 إلى 141ألف مستوطن (جيفري أرنسون؛1997؛ ص4).

وبصرف النظر عن الهجرات التي شهدتها إسرائيل من الإتحاد السوفيتي السابق, لم تعد الهجرة إلى إسرائيل كما في السابق؛ لتوافر عوامل طرد منها وضعف عوامل الجذب إليها, فمعظم يهود الخارج يعيشون في مستوى معيشي مرتفع من حيث دخل الفرد والرفاه الاجتماعي والتأقلم مع البيئات الدولية ومن الصعوبة التخلي عنها من أجل الدخول إلى بيئة إسرائيلية مختلفة؛ ولا سيما أن هناك تراجعا في مؤشرات النمو والرفاه داخل المجتمع الإسرائيلي, ناهيك من التوترات الأمنية داخل إسرائيل وفى الجوار الخارجي لإسرائيل مما انعكس على ميلاد النمو السلبي لمعدلات الهجرة الوافدة إلى إسرائيل؛ فالعام2013 لم يتعد عدد المهاجرين 25 ألفا؛ وشهد العام 2017 هجره 27 ألف مهاجر فقط من روسيل وأوكرانيا وفرنسا والولايات المتحدة بعد أن كان هذا العدد يقترب من هامش ال 100 ألف سنويا خلال العقد الأخير من القرن الماضي ,بل وتشير الإحصائيات الإسرائيلية إلى تراجع الهجرة اليهودية لإسرائيل من العام 2017، حيث وصلت نسبه مغادري إسرائيل إلى حوالى 16.800مهاجر (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)؛ الاحصاء الإسرائيلي: ميزان هجرة سلبي؛ 2017).

سعى الرئيس كلينتون من خلال مؤتمر كامب ديفيد 2000 إلى معالجة ملفات الوضع النهائي بما في ذلك مشكلة الحدود ووضع القدس واللاجئين التي لم تشملها اتفاقية أوسلو وتركتها ريثما تتم مفاوضات مستقبلية بين الطرفين؛ وجرت المفاوضات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك؛ وزعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لكنها لم تنته إلى اتفاق معين بالرغم من أنها تناولت قضايا تفصيلية أكثر من قبل وقد أدى فشل محادثات كامب ديفيد إلى استئناف الانتفاضة الفلسطينية؛ وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يصل إلى شيء إلا أنهم خلاله وضعوا الموضوعات السته الرئيسية

والهامة للقضية على مائدة المفاوضات والتي تتمثل في (القدس–اللاجئين–المستعمرات–المياه–الحدود–الترتيبات الأمنية).

بعد فشل كامب ديفيد 2000؛ ساد المفهوم الإسرائيلي بعدم وجود شريك للسلام (ياعيل باتير؛2013؛ ص12) في إشارة إلى الفلسطينيين؛ بل غلف المفهوم بالعقدة الاسترجاعية؛ حيث عبر نتانياهو عن ذلك بشأن مفهوم إسرائيل للنزاع بأنه يرجع إلى رفض الفلسطينيين الاعتراف بالدولة اليهودية وهذا يرجع إلى عام1948 وليس حدود 1967 وأن عدم التواصل لسلام يعود يرجع إلى رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي وهو تعبير يؤصل لمفهوم غياب الشريك, وأمام تصعيد الأمور في هذه الفترة جرت محاولات للتقريب بين الطرفين من خلال محادثات واشنطن والقاهرة وطابا وكان بها مرونة فيما يخص موضوعات الأراضي المحتلة حيث يتسلم الفلسطينيون 94–96%من الأراضي التي احتلت عام 1967 وتبادل الأراضي بينهم (اتفاقات السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين؛ على موقع الموسوعة؛ تاريخ الدول2017)؛ والقدس كل ما هو يهودي لليهود وكل ما هو فلسطيني للفلسطينيين وحق عودة اللاجئين إلى الاراضي الفلسطينية مع التعويض الإسرائيلي.

وقد شهدت هذه الفترة سقوط حكم حزب العمل وصعود حكم اليمين بوصول شارون لسدة الحكم عن حزب الليكود في انتخابات فبراير 2001 والتي تراجعت معها عملية السلام وشددت على موضوعات الحفاظ على يهودية الدولة وعدم عودة اللاجئين وعدم إزالة المستوطنات والتمسك بالقدس وغيرها من اللقاءات والتي أعقبها حصار عرفات واندلاع المواجهات، وايضا رحيل كلينتون وصول الحزب الجمهوري إلى سدة الحكم الأمريكي بقيادة جورج بوش الابن.

حرص شارون خلال هذه الفترة على تبوء إسرائيل مكانة مركزية في المنطقة بدعم من الإدارة الامريكية الجديدة بقيادة بوش الابن, وكانت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة محط استغلال الحكومة الإسرائيلية خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب وإيعاز شارون لبوش عبر المذكرات التبادلية بضرورة القضاء على مصادر التهديد التي تتمثل في الجماعات الإرهابية منها العراق وجماعات المقاومة وضرورة السيطرة الامريكية على مصادر النفط العربي ,وتبنى أمريكا الترويج لدور جديد لإسرائيل في المنطقة وحث الدولة على التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والإستراتيجي معها وفى أطار هذه الحرب قامت إسرائيل بعمليه السور الواقي

في يناير 2002 وحصار عرفات والتي صدر بشأنها قرارات مجلس الأمن رقم 1402,1403 اللذان نصا على الانسحاب الإسرائيلي ,إلا أنها ربطت الأمر بالالتزام الفلسطيني, وفى إطار إفشال وجود دولة فلسطينية وتحقيق دولة يهودية عاصمتها القدس ,شرعت إسرائيل في بناء جدار الفصل الذى يقتطع 110 كم بعمق 3-15 كم من الضفة و350كم في مرحلة لاحقة واقتطاع 100 كم إلى مدينة القدس, ولم تعر إسرائيل أي اهتمام بخطة السلام العربية التي طرحت في قمة بيروت مارس 2002[3].

كما يعرض هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج حول المؤشرات السكانية والجغرافية والحيوية لسكان المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية

تشير البيانات إلى أن عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية قد بلغ 151 مستعمرة وذلك في نهاية العام2020، منها 26 مستعمرة في محافظة القدس تتوزع بواقع 16 مستعمرة في القدس(J1)؛ و10مستعمرات في القدس (J2)، كما بلغ عدد المستعمرات في محافظة رام الله والبيرة 26 مستعمرة؛ وكان أقل عدد من المستعمرات في محافظة طولكرم بواقع ثلاث مستعمرات؛ انظر الدول التالي: (Palestinian Central Bureau of Statistics,2021. (Unpublished (Data). Ramallah- Palestine, p20

عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2020

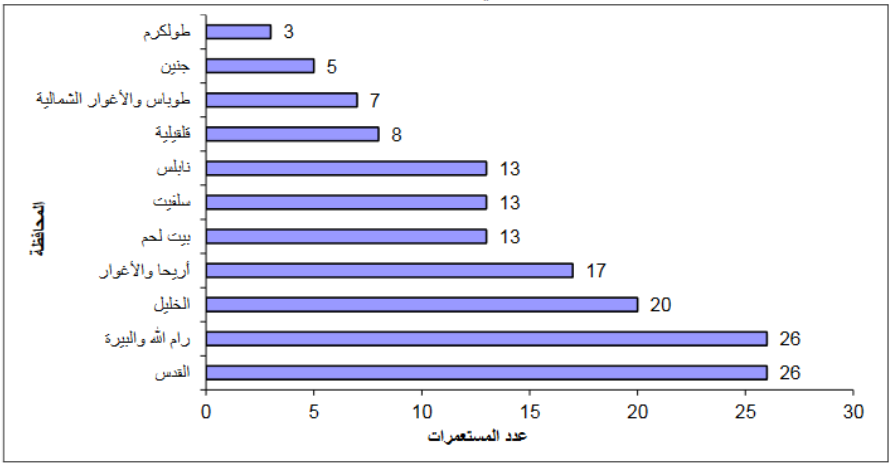

[3] (إذا انسحبت إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة فإن الدولة العربية مستعدة لإقامة علاقات طبيعية معها) واعترضت سوريا وفلسطين عليها لعم إدراج اللاجئين ضمنها وفى 28 مارس 2002 في مؤتمر القمة العربية في بيروت تقدمت 22 دولة عربية بمبادرة للسلام و هي مبادرة السعودية وزاد عليها اللاجئين ومفادها.

تشير التقديرات إلى أن عدد المستعمرين في الضفة الغربية قد بلغ 712,815 مستعمراً وذلك في نهاية العام 2020 ويتضح من البيانات أن معظم المستعمرين يسكنون محافظة القدس بواقع 294,332 مستعمراً، منهم 909,246 مستعمرين في منطقة (J1)؛ يليها محافظة رام الله والبيرة بواقع 139,386 مستعمراً في محافظة بيت لحم و47,905 مستعمرين في محافظة سلفيت. أما أقل المستعمرات من حيث عدد المستعمرين فهي محافظة طوباس والأغوار الشمالية بواقع 2,541 مستعمراً. (Palestinian Central Bureau of Statistics,2020، Housing and Establishment Census 2017. Ramallah- Palestine, p22)

عدد المستعمرين (بالألف) في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2020

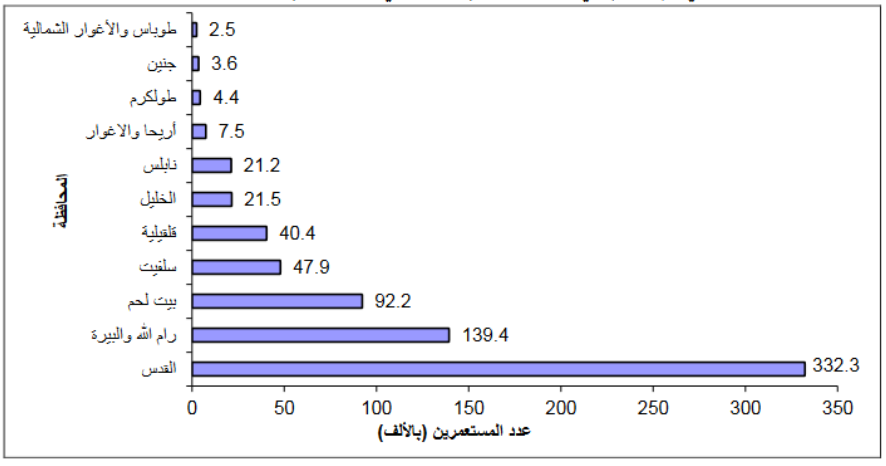

مراحل الاستعمار:

يمكن رصد منحى تأسيس المستعمرات الإسرائيلية من خلال تقسيم سنوات الاحتلال إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى: 1967 -1976: تم فيها تأسيس المستعمرات بصورة انتقائية، ضمن سياسة استعمار تعتمد على الكيف وليس الكم؛ وتركزت المستعمرات في القدس والغور وذلك بوحي من خطة ألون.

المرحلة الثانية: 1977 – 1984: شهدت هذه المرحلة صعود حزب الليكود، وتزايد نفوذ حركة غوش ايمونيم الاستعمارية، إضافة إلى عقد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر وما تبعها من اخلاء مستعمرات شبه جزيرة سيناء.

لقد شهدت هذه المرحلة طفرة في بناء المستعمرات، والتوسع في انتشارها الأفقي، وكان الإطار النظري لهذا التوسع مجموعة من الخطط الاستعمارية من أهمها:

- **خطة شارون:** تتضمن هذه الخطة إقامة تكتل استعماري في الضفة الغربية يقطعها طولياً من الشمال إلى الجنوب تمتد منه قطاعات عرضية واسعة.
- **خطة متتياهو دروبلس:** تهدف هذه الخطة إلى توطين 120.000 يهودي من خلال بناء 50 مستعمرة تقام في الأماكن الإستراتيجية في فلسطين.
- **خطة غوش ايمونيم:** تتركز المستعمرات؛ بحسب خطة هذه الحركة الاستعمارية، تماما في المناطق التي تحاول المشاريع الاستعمارية الأخرى تجنبها: قرب التجمعات السكانية الفلسطينية في المرتفعات.

ونتيجة لذلك انتشر الاستعمار في مختلف المناطق الفلسطينية؛ دون أن يتم الاحتكام إلى المنطق السياسي والجغرافي والإستراتيجي من وراء هذا الانتشار.

المرحلة الثالثة: 1985 – 1990: عادت في هذه المرحلة وتيرة الاستعمار من حيث الكم إلى ما يشبه المرحلة الأولى، وقد يكون ذلك عائد إلى عدم وجود أماكن كثيرة تصلح للاستعمار (عند أخذ البعد القانوني والجغرافي بعين الاعتبار)، إضافة إلى التضارب في الرؤية الاستعمارية بين جناحي الائتلاف الحاكم (حزب العمل وحزب الليكود)، ذلك الائتلاف الذي حكم في أغلب سنوات هذه المرحلة. (Plo Negotiation Affairs Department, July2009. Barrier Root. Ramallah- Palestine)

المرحلة الرابعة: 1991 – 2020: انخفضت وتيرة التوسع في تأسيس المستعمرات بصورة حادة، ولم يبن في الأعوام 1992، 1993، 1995، 2000، 2012 أي مستعمرات جديدة. ويعود لك إلى مسيرة السلام وما رافقها من ضغوط دولية على إسرائيل لتجميد الاستعمار، وعدم وجود استقرار سياسي في إسرائيل خلال تلك المرحلة، إلى أن سلطات الاحتلال قامت بتحويل كل من البؤرة الاستعمارية "رحاليم" إلى مستعمرة في عام 2013، بالإضافة إلى تحويل البؤرة الاستعمارية "عميحاى" إلى مستعمرة في عام 2018.

وللتعويض عن ذلك لجأت سلطات الاحتلال خلال هذه الفترة إلى تسمين المستعمرات القائمة سواء من حيث السكان أو من خلال إقامة وإنشاء أحياء جديدة ضمن حدود المستمرات القائمة. يضاف

إلى ذلك البدء في انشاء جدار الضم والتوسع في شهر جزيران من العام 2002، ذلك الجدار الذي رسمت حدوده كنتائج للمفاوضات الداخلية بين الحكومة الإسرائيلية وزعماء المستعمرين، وبهذا تم ضم حوالي 88% من سكان المستعمرات إلى المنطقة الواقعة داخل الجدار؛ وفى نفس الفترة اتسعت وتصاعدت هجمة الأذرع الاستعمارية من خلال انشاء البؤر الاستيطانية، حيث بلغ عددها 150بؤرة في نهاية العام 2020.

وبالإجمالي فقد تطور عدد المستعمرات في الضفة الغربية من مستعمرة واحدة في عام 1967 إلى 151 مستعمرة في عام 2020. (Palestinian Central Bureau of Statistics,2020. results of population, Housing and Establishment Census (2017. Ramallah- Palestine, p23

تأثير الاستيطان على تهويد الهويات الجغرافية الفلسطينية:

وفى هذا الصدد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (04/ 17/37/ م.و/ ر.ح) لعام 2015م بالمصادقة على التقرير الخاص بالمحميات الطبيعية وتقرير رصد تهويد الهويات الجغرافية واعتماد المعجم الفلسطيني كمسودة أولية بناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً وتنسيب اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية في فلسطين؛ وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة تم اعتماد ما تم توثيقه من الأسماء الجغرافية لفلسطين في حدود عام1967 وعددها 15230 اسماً كمسودة أولية لمعجم فلسطين. (ملحق قرار مجلس الوزراء رقم (04/ 17/37/ م.و/ ر.ح) لعام 2015م)

بلغ عدد المستوطنات في المحافظات الشمالية 406 موقع استيطاني إسرائيلي بمساحة كلية تعادل 155.1 منها 158 مستوطنه بمساحة122.1 كلم و15 موقع مصنفة كمناطق صناعية بمساحة7.4 تبلغ كلم كما يوجد 91 قاعدة عسكرية إسرائيلية بمساحة 17.5كلم و118 بؤرة استيطانية بمساحة 6كلم و4 مواقع سياحية إسرائيلية بمساحة 1كلم؛ 20 موقع خدماتي إسرائيلي بمساحة 1.1كلم.

تبلغ مساحة المحافظات الشمالية 5655كلم تضم 660 تجمعا فلسطينياً تشمل المدن والقرى بمساحة إجمالية تبلغ 529.9 كلم أي ما نسبته11% من مساحة المحافظات الشمالية؛ في حين تشكل المستوطنات الإسرائيلية حوالى29.3 من مساحة المناطق العمرانية الفلسطينية.

تقع المواقع الاستيطانية الإسرائيلية على أراضي فلسطينية محتلة منذ عام 1967 وتحمل هذه الأراضي مسميات جغرافية تاريخية أصلية في المنطقة وموثقة على خرائط المسوحات البريطانية بمقاييسها المختلفة ومنذ الاستيلاء على هذه الأراضي وإقامة المستوطنات الإسرائيلية؛ دأب الاحتلال الإسرائيلي على ادخال تغييرات جذرية على أسماء هذه المناطق؛ حيث أطلق أسماء يهودية على المناطق المقام عليها المواقع بحيث تم تهويد حوالي 964 اسم جغرافي فلسطيني داخل حدود المحافظات الشمالية؛ واستبدالها بأسماء دخيلة لا علاقة لها بالمحيط التاريخي وتحمل معانى ذات دلالات توراتية بهدف تهويد الأسماء مثل عطبرت بدل عطاره؛ وعناب عنبا؛ وكدوميم بدل كفر قدوم؛ وغيرها).

وفيما يلي عرضا مختصراً بالمستوطنات الإسرائيلية في كل محافظة من المحافظات الشمالية؛ والأسماء الدخيلة لهذه المستوطنات؛ إضافة إلى حصر كافة الأسماء الجغرافية الأصلية للمواقع التي تقع عليها المستوطنات. (تقرير تهويد الأسماء الجغرافية الفلسطينية الصادر عن اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية؛ الأمانة العامة لمجلس الوزراء؛ دائرة اللجان الحكومية؛ فلسطين؛ 2015)

محافظة جنين:

تبلغ مساحة محافظة جنين 583 كلم ويبلغ عدد سكانها303565 نسمة كما يبلغ عدد التجمعات الفلسطينية في المحافظة 94 تجمع؛ بمساحة إجمالية تساوى تقريبا 56 كلم؛ ويوجد في محافظة جنين15 موقع استيطاني إسرائيلي بمساحة كلية4.4 كلم موزعة على 7 مستوطنات؛ و6 قواعد عسكرية وبؤرة استيطانية واحدة ومنطقة خدمات؛ ومنطقة صناعية إسرائيلية .

اسم المستوطنة الإسرائيلي ومساحتها والاسم العربي التاريخي لها في محافظة جنين:

Category	Colony name_eng	Romanization	Site_name Eng	Site _nam Arab
Settlement	Shaked	Dhahr Al Mālih	Dhahr el Mālih	ظهر المالح
Industrial Area	Shahak Industrial	Wādī Khūr Es Saq'ah	Wādī Khōr es Saq'a	وادي خور السقعة
Settlement	Reihan	Al Ḥarīqah As Samrah	El Harīqa es Samra	الحريقه السمرا

محافظة طوباس:

تبلغ مساحة محافظة طوباس 402 كلم ويبلغ عدد سكانها 62627 نسمه ويبلغ عدد التجمعات الفلسطينية في المحافظة 24 تجمع بمساحة إجمالية 9.2 كلم.

يوجد في محافظة طوباس 20 موقع استيطاني إسرائيلي بمساحة كلية 4.2 كلم؛ منها 8 مستوطنات؛ و11 قاعدة عسكرية وبؤرة استيطانية واحدة؛ ويبين الجدول التالي أسماء هذه المستوطنات والأسماء العربية الأصلية للمنطقة الواقعة عليها والتي تم تهويدها ويبلغ عددها (26) اسم جغرافي: (تقرير تهويد الأسماء الجغرافية الفلسطينية الصادر عن اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية؛ الأمانة العامة لمجلس الوزراء؛ دائرة اللجان الحكومية؛ فلسطين؛ 2015)

اسم المستوطنة الإسرائيلي ومساحتها والاسم العربي التاريخي لها في محافظة طوباس:

Category	Colony name_eng	Romanization	Site name English	Site name Arabic
Settlement	Ro'i	Khirbat Al Ḥadīdiyyah	Kh. el Hadidiya	خربة الحديدية
Settlement	Maskiyot	Rās Al Ḥulwah At Ṭabaqah Ṭabaqat Al Ḥulwah	Rās el Hulwa Et Tabaqa Tabaqat el Hulwa	راس الحلوة الطبقة طبقة الحلوة

محافظة نابلس:

تبلغ مساحة المحافظة 605 كلم وعدد سكانها حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام2014 حوالي 372621 نسمه؛ ويبلغ عدد التجمعات الفلسطينية في المحافظة 72 بمساحة إجمالية 49.2 كلم.

يوجد في محافظة نابلس 47 موقع استيطاني إسرائيلي بمساحة كلية 10كلم منها 11 مستوطنه و2 منطقة صناعية و6 قواعد عسكرية؛ 25بؤرة استيطانية و3 مواقع للخدمات ويبين الجدول التالي أسماء هذه المواقع والأسماء العربية الأصلية للمنطقة الواقعة عليها والتي تم تهويدها ويبلغ عددها 142 اسم جغرافي: (تقرير تهويد الأسماء الجغرافية الفلسطينية الصادر عن اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية؛ الأمانة العامة لمجلس الوزراء؛ دائرة اللجان الحكومية؛ فلسطين؛ 2015)

اسم المستوطنة الإسرائيلي ومساحتها والاسم العربي التاريخي لها في محافظة نابلس:

Category	Colony name_eng	Romanization	Site_name Eng	Site _nam Arab
Settlement	Yitzhar	Al Marj	El Marj	المرج
		Khallat Al Marj	Khallat el Marj	خلة المرج
		Khalāyil Sālim	Khalāyil Sālim	خلايل سالم
		Jabal Salmān	JEBEL SALMĀN	جبل سلمان
		Luḥf Salmān	Luhf Salmān	لحف سلمان
		Ḍhuhūr al Mughr	Dhuhūr el Mughr	ظهور المغر
		Jabal An Naḍhar	Jebel en Nadhar	جبل النظر
		Khirbat Ḥalas	Kh. Halas	خربة حلس
		Khirbat Ash Shaykh Salmān Al Fārisī	Kh. esh Sh. Salmān el Fārisi	خربة الشيخ سلمان الفارسي
		Ash Shaykh Salmān Al Fārisī	Esh Sh. Salmān el Fārisi	الشيخ سلمان الفارسي
		Khallat 'Ayyāṭ	Khallat 'Ayyāt	خلة عيّاط
		Bāb Al Marj	Bāb el Marj	باب المرج

ثانياً: تأثير الاستيطان على الجانب الاقتصادي للدولة الفلسطينية

تقوم عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية على الاستغلال الاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة، وهذه الحقيقة راسخة؛ ومن أوجه هذا الاستغلال مصادرةُ مساحات واسعة من الأراضي، وتدمير الممتلكات الفلسطينية لاستخدامها في أغراض إنشائية وزراعية، ونهب الموارد المائية، والاستيلاء على المواقع السياحية والأثرية، واستغلال المحاجر الفلسطينية والمناجم وموارد البحر الميت، وغيرها من الموارد الطبيعية غير المتجددة.

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993، ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، برزت متغيرات جديدة ذات تأثير مهم على بيئة وآليات التنمية الفلسطينية، فقد أصبح للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة و للمرة الأولى إدارة تنموية رسمية و لها مصلحة في إطلاق عملية التنمية والتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وقد امتلكت هذه الإدارة بموجب اتفاقيات أوسلو أدوات إدارية واقتصادية هامة لإدارة وتوجيه عملية التنمية والتأثير عليها، كما قدمت الجهات المانحة معونات كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بغرض مساعدتها في مواجهة مشكلات التخلف التي تراكمت على مدى العقود الماضية، ولإطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،" **نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**"، رام الله، مارس 2005، ص18).

ولقد حققت السلطة الوطنية الفلسطينية تقدما ملموسا فيما يخص إنشاء جهاز حكومي فعال بعد سنوات من التفكك تحت الاحتلال(روذمل تيموثي، الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP؛ **ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية في فلسطين**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت؛1998) ، وبدأت ملامح جديدة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ترتبط بقدوم هذه السلطة، وذلك لارتباط السلطة باتفاقيات اقتصادية (اتفاقية باريس)، التي بدأت ترسم معالم جديدة في طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني وعلاقته الدولية في الشؤون الاقتصادية (ابراهيم سالم جابر،" **التمويل الأجنبي، الواقع.. التحديات**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة؛ مايو2005)، ولمعرفة واقع الحال بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2004-2018، سوف نوضح أهم المؤشرات العامة في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة.

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول حجم الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة، إلى حدوث تطور في قيمة هذين المؤشرين، وذلك الفترة الممتدة من (2004– 2018)، إلا أنها شهدت تدهور خلال عامى2014؛2015.

ويوضح الجدول (1) النمو الملحوظ لقيم كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي خلال فترة الدارسة، فلقد تزايد معدل نمو كل من المؤشرين منذ عام 2004 وحتى عام 2013، ثم أخذ في الانخفاض خلال عامي 2014و2015، وذلك راجع للآثار الكارثية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة صيف 2014، وما نتج عنها من تدمير للواقع الاقتصادي الفلسطيني، ليعاودا الارتفاع حتى عام 2018 ليحققا أعلي مستوي على الإطلاق منذ قيام السلطة بقيمة 15616.2 و18121.5 مليون دولار على التوالي.

الناتج المحلى الإجمالي؛ والدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد بالأسعار الثابتة خلال الفترة من 2004 –2018؛

المؤشر / السنة	الناتج المحلى الإجمالي (مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (دولار)	الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دولار)
2004	7853.4	2463.6	8866.3	2624.6
2005	8740.1	2659.2	9423.5	2867.1
2006	8653.0	2553.3	9457.6	2790.7
2007	8980.8	2570.0	9919.0	2838.5
2008	9648.0	2686.9	10797.1	3007.0
2009	10447.1	2814.9	11499.1	3119.1
2010	11082.4	2929.8	11867.0	3137.2
2011	12146.4	3131.6	13054.0	3365.6
2012	12886.9	3242.1	13905.1	3498.3
2013	13492.4	3314.5	14755.3	3624.7
2014	13471.1	3233.0	14916.3	3579.9
2015	13972.4	3277.9	15684.8	3976.6
2016	15211.0	3489.8	16904.7	3878.4
2017	15426.9	3463.1	17331.3	3890.6
2018	15616.2	3417.7	18121.5	3966.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (2004 – 2018)

المطلب الثاني: نصـــيب الفرد من إجمالي الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004- 2018)

يوضح الشكل (1) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي، حيث نجد أن هناك تحسنًا ملحوظًا على نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2018 ما عدا في الانخفاض في عام 2015، ليعاود الارتفاع بعد ذلك حتى 2018، ويعتبر هذا المؤشر من أصدق المؤشرات الاقتصادية الذي يدل على مدى تدهور وتراجع الاقتصاد الفلسطيني.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي، الدخل القومي المتاح الإجمالي في فلسطين* للأعوام 2004-2018 بالأسعار الثابتة (دولار أمريكي): سنة الأساس2015

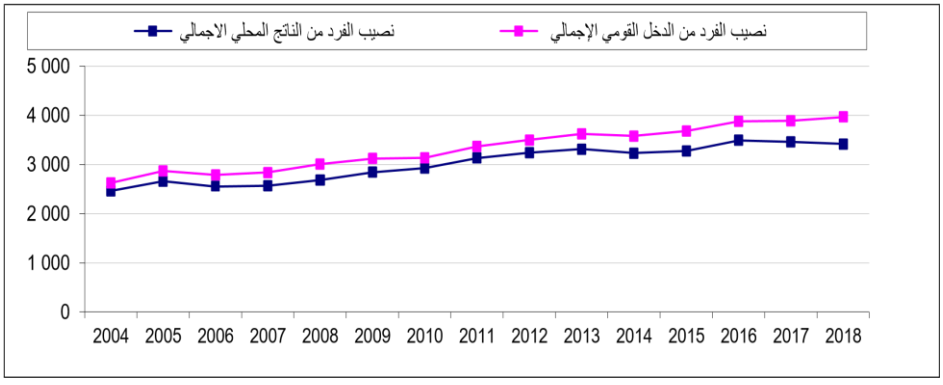

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2004-2018) رام الله، فلسطين،2019.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

على الصعيد القطاعي، يلاحظ من البيانات المتاحة خلال الفترة (2004-2018) سيطرة قطاع الخدمات بشقيه الإنتاجي والاجتماعي على الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل سيطرة أقل لقطاع الإنتاج السلعي مع مرور السنوات.

فعلى صعيد قطاعات الإنتاج السلعي نلاحظ انخفاض مساهمتها من سنة لأخرى، فقطاع الزارعة كانت مساهمته عام 2004 في الناتج المحلي 11.1%؛ لتنخفض لتصل إلى 8.3% في عام 2011، و تستمر في الانخفاض لتساهم 7.4% عام 2018، أما قطاع الصناعة فلم يكن حاله أفضل من قطاع الزارعة فبعد أن كان يساهم بـ 15.6 % عام 2005، أصبح في عام 2011 يساهم بنسبة

14.2% ليداوم على الانخفاض حتى عام 2018 لتشكل مساهمته 13.2% ؛ أما قطاع الخدمات بشقيه الإنتاجي والاجتماعي، فيلاحظ نمو متسارع في مساهمته في الناتج المحلي من سنة لأخرى، فبعد أن كان يساهم بنسبة74.1% من الناتج المحلي عام 2004، أصبح يساهم بنسبة77.5% عام 2011، ويستمر في النمو لتشكل مساهمته حوالى 79.4% عام 2018.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2004–2018) رام الله، فلسطين،2019)

شكل (2): المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحمي بالأسعار الجارية لعام 2018.

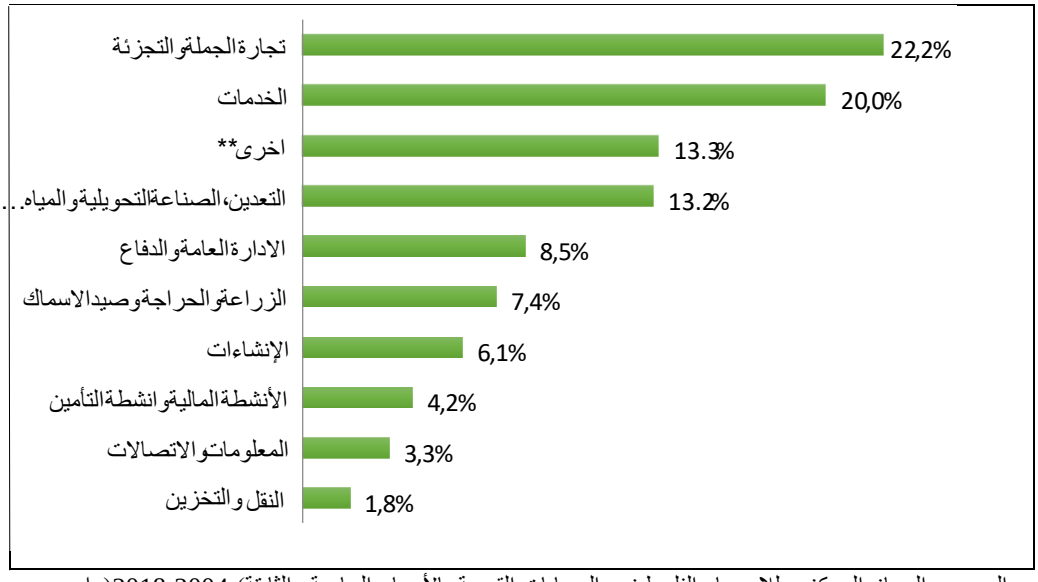

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة) 2004-2018(رام الله، فلسطين،2019.

المطلب الرابع: البطالة والفقر

لقد كان أمل الفلسطينيين خلال مرحلة السلام أن يستطيع القطاع الخاص المتجه نحو التصدير أن يخلق فرص عمل محلية وبشكل سريع ليحول الاقتصاد الفلسطيني من مصدر العمالة إلى مصدر للسلع لكن العوامل السياسية في فترة ما بعد أوسلو أدت إلى ضعف فرص القطاع الخاص المتجه نحو التصدير وفي نفس الوقت تفاقمت ظاهرة البطالة في الأراضي الفلسطينية، ومن الملاحظ أن حجم البطالة الفلسطينية شهي تذبذبًا واسعا خلال فترة قصيرة من الزمن حيث انخفض من26.8% عام 2004 إلى 20.9% في عام 2011 ثم ارتفع ليصل على25.3% في عام 2015.

إن زيادة نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية تؤدي على اتساع رقعة الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة للأفراد والأسرة مما يؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية الشاملة؛ وتشير البيانات أن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وذلك على الرغم من التحسن في هذه النسبة في بداية نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث انخفضت من57.3% عام 2007 إلى 25.8% عام 2011، ولتأخذ بعد ذلك في الارتفاع لتصل إلى29.2% في عام 2017، وهذا يدل على مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إضافة إلى أن الفقر في قطاع غزة أكثر انتشارا في الضفة الغربية، حيث تبين أن53.0% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر في عام 2017، مقابل 13.9% من سكان الضفة الغربية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020) الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين؛ النتائج الرئيسية؛ 2017؛ رام الله فلسطين)

ثالثاً: تأثير الاستيطان على حق العودة للاجئين وحق تقرير المصير

يعد حق تقرير المصير من الحقوق الإنسانية الطبيعية للشعوب والأمم، وهو حق لا يقبل النقض أو التجزئة، فيقول الله عز وجل في القرآن الكريم "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" ويقول ايضا "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر". وقد حرصت المواثيق الدولية على إقرار هذا الحق حتى قبل إنشاء الأمم المتحدة بشكلها الحالي؛ ففي عام 1917 تم إقرار هذا الحق من قبل عصبه الأمم المتحدة ومن خلال مبادئ الرئيس مونروا؛ أيضًا أقرته النصوص التي صدرت عن الثورة الفرنسية والتي نصت على أن لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها وفق ما تراه مناسبا؛ وقد أشار الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في (المادة13) (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مادة 13) إلى أن لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة, وحريته في مغادرة هذا البلد كما يحق له العودة إليها؛ والشعب الفلسطيني حق أصيل في تقرير مصيره ؛ وقد تبنت الدولية العديد من القرارات التي تؤيد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ومنها القرار 2649 في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 30 نوفمبر 1970 والذى نظر إلى قضية فلسطين باعتبارها قضية استعمارية اعتبار نضال الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيرة مشروعا ضد استعمار أجنبي له؛ وهناك قرارات أممية تدعوا إلى أنهاء الاستعمار ومنح الشعوب الاستقلال وتقرير المصير ومنها القرار 1514 في الدورة رقم 5 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 فبراير 1960؛ والتي أدانت فيه

الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير وبخاصة في جنوب أفريقيا وفلسطين؛ وصدرت العديد من القرارات 65\202 في 21ديسمبر 2010 الذى اكد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه فو أن تكون له دولته المستقلة؛ وكذلك القرار 66\18 في 30 نوفمبر 2011 وأيضًا القرار 66\19؛ وأكدت تلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة قرارات لجنة حقوق الأنسان التابعة للأمم المتحدة (جانيت ساروفيم واخرون؛ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العرابي الإسرائيلي، المجلد السابع؛ 2005–2011 مؤسسة الدراسات الفلسطينية)؛ ومن هنا ندرك أن الشعب الفلسطيني يستحق الدعم من الشرعية الدولية في تقرير مصيره؛ والاعتراف بيهودية دولة إسرائيل يعنى أن الشعب الفلسطيني قد أقر مصيره وربطه بمصير الدولة اليهودية؛ وينكر على نفسه الحقوق التاريخية في أرضه ووطنه.

المطلب الأول: الاستيطان وعلاقته بحـق تقرير المصير والعودة للشعب الفلسطيني

الاستيطان وحق تقرير المصير:

تمثل استمرار السياسات الاستيطانية عقبة أمام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ وكذلك حائل أمام انشاء دولة فلسطينية في المستقبل (الوثيقة A/64/516، الفقرة 12؛ الوثيقة A/67/375، الفقرة 6). وعلى الرغم من الالتزام الذي قطعته إسرائيل على نفسها بموجب خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية بأن تجمّد جميع الأنشطة الاستيطانية، ورغم نداءات المجتمع الدولي المتعددة لوقف المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، واصلت الحكومة الإسرائيلية أداء دور رئيسي في بناء المستوطنات وتوسيعها، منتهكة بذلك القانون الدولي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر التوسع في المستوطنات الإسرائيلية ووافقت الحكومة الإسرائيلية على تشييد مستوطنات جديدة. وأشارت المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "السلام الآن" إلى أن حكومة إسرائيل دعمت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خططاً لبناء ما لا يقل عن 943 8 وحدة استيطانية جديدة، بما فيها 521 6 وحدة في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، و422 2 وحدة في القدس الشرقية [4]. وتقدّر المنظمة أن ذلك يعني توفير مساكن لأكثر من 000 44 مستوطن إسرائيلي جديد، مع افتراض أن متوسط حجم أسرة المستوطنين يصل إلى 5 أشخاص (peacenow.org

[4] تستخدم منظمة السلام الآن كلمة "promote" للدلالة على دعم حكومة إسرائيل للتقدم في بناء وحدات استيطانية جديدة في عملية التخطيط المتعددة المراحل. معلومات وفرتها منظمة السلام الآن.

/Bibis%20Settlements%20Boom%20-%20March-November%202013%20-%20FINAL.pdf). ويتبيّن فضلاً عن ذلك أن بناء مستوطنات جديدة ارتفع بنسبة 70 بالمائة في النصف الأول من عام 2013، مع بناء 708 1 وحدات، 180 منها مشيدة داخل بؤر استيطانية [5]، مقارنة بـ 995 وحدة بُنيت في نفس الفترة من عام 2012 (peacenow.org.il/Eng./Jan-Jun-2013).

إن إسرائيل، بصفتها سلطة الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، ملزمة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما ورد في القانون الدولي العرفي. وإسرائيل ملزمة على وجه الخصوص باتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) وقواعد لاهاي [6]. وتنص المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وأكّد كل من مجلس الأمن (قرار مجلس الأمن رقم 465(1980))، والجمعية العامة (قرار الجمعية العامة رقم 104/65)، ومجلس حقوق الإنسان (قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 26/22) ومحكمة العدل الدولية [7] أن بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها والأنشطة الأخرى المرتبطة بالاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تقع على إسرائيل مسؤولية التقيّد بالالتزامات الواردة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية ،أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. وقد أكّدت ذلك محكمة العدل الدولية (الوثيقة A/ES-

---

[5] البؤر الاستيطانية مستوطنات غير معترف بها رسمياً بموجب القانون الإسرائيلي رغم أنها كثيراً ما تُنشأ بقدر من الدعم الحكومي.

[6] قواعد لاهاي مرفقة باتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (اتفاقية لاهاي الرابعة) المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907. أفادت محكمة العدل الدولية بأنه على الرغم من أن إسرائيل ليست طرفاً في اتفاقية لاهاي، فإن قواعد لاهاي تُطبّق على إسرائيل لأنها أصبحت جزءاً من القانون العرفي. انظر فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة الصادرة عام 2004 (A/ES-10/273 and Corr. 1)، الفقرات 89-101.

[7] خلصت المحكمة إلى أن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تمثل خرقا للقانون الدولي (A/ES-10/273 and Corr.1، (الحاشية 2 أعلاه)، الفقرة 120).

10/273 and Corr.1 (الحاشية 2 أعلاه) الفقرات 102-113) وهيئات معاهدات حقوق الإنسان (الوثيقتان CERD/C/ISR/CO/14-16، الفقرة 10، CRC/C/ISR/CO/2-4، الفقرة 3. انظر كذلك الوثيقة A/68/513، الفقرة 5).

المطلب الثاني: الاستيطان وحق عــودة اللاجئين

يرتبط مبدأ يهودية الدول من حيث التطبيق بجملة من الحقوق الفلسطينية التاريخية، التي ترتب على وجود الدولة اليهودية ونظرتها التوسعية الى هضمها، وتأتي في مقدمتها حق العيش والحياة في بيئة آمنه، وهي من الحقوق الإنسانية الدولية وحق الشعب الفلسطيني في تكوين دولته المستقلة ذات السيادة، فاستمرار سياسة التهويد والاستيطان والطرد القسري والاعتقالات المستمرة تمثل انتهاك لمبادئ القانون الدولي، ومن الحقوق الفلسطينية التي يترتب على تطبيق يهودية الدولة اجحاف بها حق عودة اللاجئين

ان مسألة الاعتراف بيهودية الدولة وما يترتب عليها الزاما بتحقيق الدولة اليهودية الخالصة والتي تعني تحقيق الأغلبية السكانية اليهودية داخلها، يمثل اجحافا بالحقوق الفلسطينية والتي تمثل حق العودة واحدًا من أهمها حيث يمثل حق عودة اللاجئين الذي تسانده قرارات الشرعية الدولية وبخاصه القرار 194 عامل قلق للحكومة الإسرائيلية في ظل مخاوفها الديموغرافية المستقبلية حيث تسعى اسرائيل منذ ولادتها في تحقيق الأغلبية اليهودية عبر الاستيطان والهجرة وارتباط ذلك بمبدأ الوعد بالأرض حتى يكون سكانها جميعهم يهود وبالتالي فتحقيق اليهودية الخالصة التي تتمثل في السكان والارض وغيرها لا يتوافق مع الحق المشروع للسكان الاصليين في العودة الى أراضيهم التي طردوا منها عام 1948 وما بعدها، حيث تشير التقديرات الاحصائية للأمم المتحدة الى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا عقب 48 وصل الى 726 الف، بينما تشير تقديرات عام 1950 الى ان عددهم وصل الى 957 الف لاجئ اصبحوا الان اكثر من 7 مليون لاجئ منهم 5.5 مليون لاجئ في الشتات و1.5 مليون في فلسطين(http://www.unrwa.org) وفقا لتقديرات عام 2017 من هذا الامر فهي تعتبر عودتهم قضاء على حلم الدولة اليهودية الخالصة لذا فهي تحاول جاهده بشتى الطرق القضاء على هذا الحق وتطرح حلول له تتراوح بين عودتهم الى الدولة الفلسطينية المرتقبة أو تعويضهم وتوطينهم في أماكن إقامتهم.

لقد شردت "إسرائيل على مدار سنوات احتلالها لفلسطين الملايين من الفلسطينيين، سواء عام (1948) أو عام (1967)، وما زال هؤلاء الفلسطينيون يعيشون في مخيمات الشتات، وأصبحوا لاجئين خارج الوطن، واصطلح على تسمية الفلسطينيين الذين شردوا عام 1967 بالنازحين الفلسطينيين (محمد اشتية، مرجع سابق، ص597). في المقابل قامت بإحلال مئات الآلاف من المستوطنين في الأراضي المحتلة، وأقامت مئات المستوطنات في الضفة الغربية، وأقامت جدارًا فاصلًا بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام (1948)، وذلك لقطع الطريق على عودة الفلسطينيين لأرضهم يعتبر حق عودة الفلسطينيين الى أرضهم من الحقوق الراسخة في الفكر السياسي الفلسطيني (علي فياض، (2001)، ص7)، ومن أجله قدم الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء، واستخدم كافة السبل العسكرية والسلمية، كما طاف الفلسطينيون على كافة المحال الدولية، والتي بدورها أقرت نظريًا بحق الفلسطينيين بالعودة الى أرضهم (سلمان أبو ستة، (2001)، ص44)، أما عمليًا فلم تقم هذه المنظمات بأية خطوة عملية للضغط على "إسرائيل" لتحقيق حق العودة للفلسطينيين.

وتشير تقديرات أكاديمية دراسة اللاجئين في بريطانيا إلى تساوى عدد الفلسطينيين واليهود في فلسطين عام 2017

عدد الفلسطينيين واليهود في فلسطين يتساوى عدد اليهود والفلسطينيين في فلسطين عام 2017				
عدد الفلسطينيين واليهود في فلسطين من 2015 وحتى 2020 بالمليون نسمه				
السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة عام 1948	فلسطين التاريخية	
2015	4.750	1.471	6.221	6.336
2016	4.887	1.504	6.391	6.456
2017	5.029	1.537	6.566	6.579
2018	5.175	1.570	6.745	6.704
2019	5.325	1.605	6.930	6.831
2020	5.479	1.640	7.120	6.961

المصدر: أكاديمية دراسة اللاجئين – بريطانيا https://refugeeacademy.org/album

نسبة الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها

نصف الشعب الفلسطيني خارج أرضـه

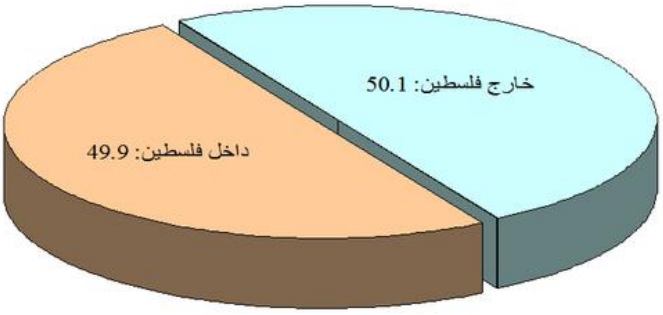

المصدر: أكاديمية دراسة اللاجئين – بريطانيا https://refugeeacademy.org/album

وتشير التقديرات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2022؛ هناك حوالي 14.3 مليون فلسطيني في العالم منتصف عام2022؛ منهم 5.35 مليون فلسطيني في دولة فلسطين 2.72 مليون ذكر؛ 2.63 مليون أنثى.

بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر3.19 مليون نسمه منهم 1.62 مليون ذكر؛ 1.57 مليون أنثى؛ بينما قدر عدد سكان غزة منتصف عام 2022حوالى 2.17 مليون نسمة منهم 1.01 مليون ذكر؛ و1.07 مليون أنثى.

عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب مكان الإقامة، منتصف عام 2022

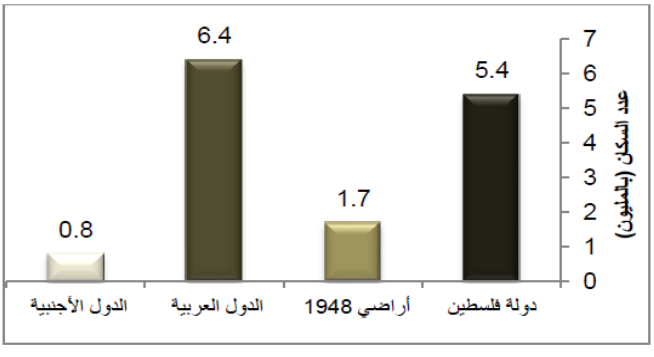

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. تقديرات منقحة مبنية على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2017. رام الله – فلسطين.

لقد فرضت "إسرائيل" من خلال الاستيطان أمرًا واقعًا على الأرض يصعب مع وجوده إمكانية استيعاب الضفة الغربية للعائدين الفلسطينيين الذين هجروا عام (1967) (محمد قيطة "1997؛ ص72)، كذلك فقد أجلت الحديث عن عودة الفلسطينيين لمراحل الحل النهائي في المفاوضات، أملًا منها شطب حق العودة للاجئين (ساجي سلامة، 1998، ص36)، وهنا لابد من الإشارة الى أن الحكومات الإسرائيلية مازالت تعتبر أراضي الضفة الغربية جزءًا منها، وإن العودة الموعودة على هذه الأرض هي لليهود وليس للفلسطينيين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اقتلاع الفلسطينيين واستمرار تهجيرهم، وفي المقابل زيادة الاستيطان في الضفة الغربية لضمان بقاء السيطرة الإسرائيلية عليها.

إن عودة الفلسطينيين من وجهة نظر القيادات الإسرائيلية ينطوي على أخطار حددها موشيه ديان بقوله "إن إسرائيل لن تبقى كما هي....." نحن نريد دولة يهودية تمامًا كما يريد الفرنسيون دولة فرنسية (داود عبد الله، 2007، ص93).

القوانين الإسرائيلية ودورها في تقويض الحق الفلسطيني في تقرير المصير

حاولت اسرائيل تطبيق موقفها بحق فلسطين عبر جملة من السياسات والإجراءات(القوانين) التي هدفت إلى خلق وقائع مادية لتغيير الوضع القانوني للأرض المقدسة بما يخدم المخطط الإسرائيلي الرامي إلى تهويدها وتعزيز الوجود الإسرائيلي فيها ومنها:

1. قانون العودة1950؛ وقانون الجنسية:

يكتسب كل من قانون العودة وقانون المواطنة أهمية خاصة؛ حيث يعتبران القاعدة القانونية لجلب اليهود وتوطينهم في الأرض الفلسطينية بينما هناك تمييز واضح ضد الفلسطينيين نتيجة احتواء القانونين على مواد تسمح بزيادة عدد اليهود مقابل تدنى أعداد الفلسطينية فالسياسة الاستيطانية في الأرض لصالح المحتل الصهيوني دون إقامة أي اعتبار لمالكها الفلسطيني.

فقانون العودة الإسرائيلي مخالف لجميع القوانين الدولية التي طالبت بحق عودة اللاجئين لأراضيهم؛ ومنها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948؛ واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصرى1965؛ والعهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي وضعت سنة 1966؛ واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين زمن الحرب؛ والقرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة (رمضان بابدجى وآخرون؛ 1996؛ صـ 6 – 8) 1948 فقد سمح قانون العودة

الإسرائيلي لليهود بالعودة لإسرائيل؛ وحقهم في الحصول على الجنسية بينما حرم أصحاب الأرض حقهم بالرجوع لديارهم.

أما قانون الجنسية عام 1952 يحرم الفلسطيني من الحصول على الجنسية الإسرائيلية وفى عام 1968 تم استحداث القانون بمنح الجنسية الإسرائيلية عن طريق الإقامة أو الولادة في اسرائيل بمعنى أن الفلسطيني المواد دون جنسية سيبقى كذلك حتى سن 18 سنة وبعدها يتم تقديم طلب للحصول على الجنسية شرط أن يكون مقيماً في اسرائيل؛ ولم يرتكب آية مخالفات أمنية ضد اسرائيل؛ وإن لم يتحقق ذلك يبقى بلا جنسية ومن يولدون بعده (محسن صالح؛ 2012؛ صـ74)؛ فإسرائيل من خلال ذلك تسعى لحرمان الفلسطينيين من أبسط احتياجات تواجدهم بالتجنس.

2. قانون المواطنة لعام 2003:

- سن الكنيست "الإسرائيلي "قانون "المواطنة" بتاريخ 31 تموز 2003 والذي بموجبه يحظر منح الإقامة أو المواطنة للفلسطينيين من المناطق المحتلة عام 1967 ممن تزوجوا بمستوطنين.
- كما نصت المادة 2 من قانون المواطنة تنص على أن: كل مهاجر بحسب قانون العودة سيصبح مواطناً في إسرائيل كنتيجة مباشرة للعودة، وبينما نجد أن المادة 3 من القانون عينه تحرم الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في فلسطين ما قبل العام 1948 من حقهم في الحصول على الجنسية أو الإقامة في "إسرائيل".
- التعديل رقم 9 لعام 2008 صلاحية التجريد من المواطنية المادة 11 من قانون الجنسية:" تلغي المواطنة بسبب خيانة الأمانة أو عدم الو لاء للدولة اليهودية.

وفيما يأتي رسم بياني يوضح عدد الهويات المسحوبة" حق المواطنة" من السكان المقدسيين بين العامين 1967 – 2007 وعددها 12135 منها 4577 هوية مسحوبة في العام 2008؛ وحده ما يمثل 35%من الهويات المسحوبة الأمر الذي يشير إلى ارتفاع وتيرة التهويد في مدينة القدس:

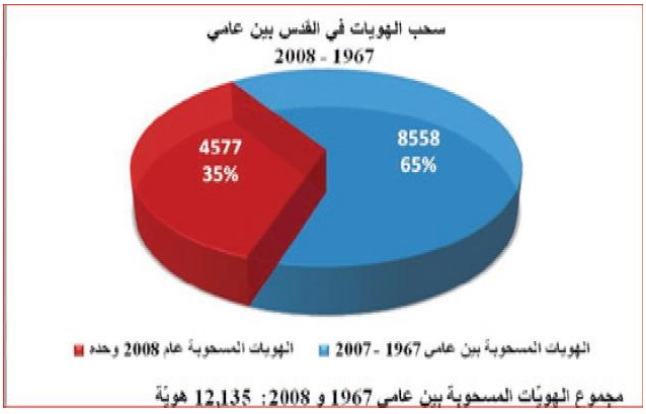

القدس 2010" مشروع التهويد في ذروته" تقرير استراتيجي بيروت؛ مؤسسة القدس الدولية 2010/3/16 صـ8

3. **قانون مديرية أراضي "إسرائيل "لعام (2009):** شرع الكنيست هذا القانون في 3 آب 2009 ، وهو يؤسس لخصخصة واسعة للأراضي معظم هذه الأراضي بملكية اللاجئين الفلسطينيين ومهجري الداخلي (التي تديرها الدول تحت تعريف "أملاك الغائبين"، كما يسمح القانون بتبادل لأراضي بين الدولة وبين الصندوق القومي اليهودي (كيركنييمت) – وهي أرض مخصصة حصرياً لليهود، ويمنح القانون وزناً حاسماً لممثلي الصندوق القومي اليهودي (6 أصل31) في مجلس سلطة الأراضي الجديد، والذي سيستبدل مديرية أراضي "إسرائيل "التي تدير 93% من أراضي دولة "إسرائيل " .
4. **قانون خصخصة أراضي اللاجئين لعام (2009):** هو قانون "دائرة أراضي إسرائيل" تم إقراره في الكنيست "الإسرائيلي بتاريخ 2009/8/3، وهذا القانون يمكن السلطات "الإسرائيلية "من نقل مساحات شاسعة من الأراضي الصادرة من الفلسطينيين إلى ملكية الصندوق القومي "الإسرائيلي "والذي يعتبر أملاكه حصراً لليهود، وبالتالي يمكن هذا القانون السلطات "الإسرائيلية" ينقل أراضي الفلسطينيين المصادرة إلى الملكية اليهودية فقط.
5. **قانون الولاء لـ "الدولة اليهودية "لعام (2010)،** (طرحت الحكومة) الإسرائيلية "بتاريخ (2010/10/10، في جلسة المجلس الحكومي مشروع تعديل البند رقم 5 لقانون المواطنة لسنة 1925، قد صادقت الحكومة على مشروع القرار بأغلبية 22 وزيراً واعتراض 8 وزراء، وحسب التعديل أقرت الحكومة أن يضاف البند 5 للقانون وهو "اعتراف بالدولة كدولة يهودية وديمقراطية، والالتزام باحترام قوانين الدولة كشرط للحصول على الجنسية "الإسرائيلية "على أن يأخذ هذا التعديل بشلك تصريح خطي لطالب الجنسية "الإسرائيلية ".

6. **قانون أراضي "إسرائيل"(تعديل رقم 3) لعام (2011):** سن هذا القانون ي شهر آذار 2011 ، الذي يحظر على أي جهة (عامة أو خاصة) بيع أراضي أو تأجير عقارات لمدة تزيد عن خمس سنوات أو توريث أو إهداء حقوق في ملكيات خاصة مسجلة في "إسرائيل" لـ "غرباء" أي كل من هو ليس مقيماً أو مواطناً في "إسرائيل" أو يهودياً تحق له "الهجرة "إلى إسرائيل "، وفقاً لقانون "العودة "الإسرائيلي"1950 ، وبموجب هذا القانون فإن اللاجئين الفلسطينيين – أصحاب الأرض الأصليين الذين يحق لهم العودة واستعادة أملاكهم وفقاً للقانون الدولي أصبحوا "أجانب "كبقية الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية "الإسرائيلية "أو الإقامة ، باستثناء اليهود فقط. (عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في اسرائيل)

7. **تعديل القوانين الإسرائيلية لتقويض الحقوق الفلسطينية:**

هو إجراء تشريعي "إسرائيلي "يهدف إلى تعديل القوانين الأساس في "إسرائيل "وبخاصة تلك القوانين التي شرعت بإطار عام، ولم تنص صراحة على "الهوية اليهودية للدولة".

- تعديل قانون الجنسية "الإسرائيلية "لعام 2003 م: (هو تعديل أتى على خلفية قانون المواطنة في "إسرائيل "لعام 2003 بحيث لا يحصل فلسطينيين المناطق المحتلة المتزوجين من موطني "إسرائيل "على أي مكانة قانونية ومن ثم يمنعون من الحصول على الجنسية "الإسرائيلية ".
- تعديل قانون أساس الكنيست (تعديل رقم 35 لعام 2003) م يتضمن هذا التعديل عدم مشاركة أي قائمة من المرشحين في الكنيست أو أي شخص في انتخابات الكنيست، إذا تضمنت أهداف وأعمال هذا الشخص أو القائمة وعلى نحو صريح أو ضمني أحد الأمور التالية: (نفي وجود "إسرائيل "كـ "دولة يهودية وديمقراطية.. تحريض على العنصرية، تأييد العمل المسلح لدول معادية أو منظمة "إرهابية "إسرائيل "
- تعديل أنظمة الحيازة الأرض لعام 1943 – حيازة لأغراض عامة – لعام 2010.
- يقوم التعديل الجديد الذي سن في 10 شباط 2010، بالتصديق على ملكية الدولة للأراضي المصادرة، حتى لو لم تخدم الغرض الأصلي الذي صودرت لآجله وهو يخول "الدولة" عدم استخدام الأراضي للغرض الأصلي الذي صودرت لآجله لمدة 17 عاماً، ويحرم مالكي الأراضي من الحق في المطالبة بالأرض المصادرة منهم والتي لم تستخدم لغرض مصادرتها الأصلي".

- تعديل قانون "التعليم الرسمي "في إسرائيل "2014 تم بموجب هذا التعديل إضافة بند للقانون ينص على "المدرسين تعزيز المفاهيم لدى الطلبة أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي ".

كما صدرت العديد من القوانين التى تشجع الإستيطان والمشاريع الإستيطانية وكان من أبرزها الجدار العازل لعام 2002 وقانون شرعنة البؤر الإستيطانية لعام 2017؛ وقانون القومية لعام 2018.

1. مشروع إنشاء الجدار العازل عام 2002:

وهو يشكل جزء من البنية التحتية المخصصة للمستوطنات؛ ويحيط بالضفة الغربية ويتغلل فى أراضيها؛ ويسهم فى الإستيلاء علىم ساحات شاسعة من الأراض الفلسطينية؛ وتم تكثيف بناء المستوطنات فمثلا فى عام 2007 تم بناء 3614 وحدة سكنية استيطانية؛ وارتفع عدد المستوطنين فى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية إلى 486 ألف مستوطن وفى نهاية عام 2009بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية 141 مستوطنة منها 26 مستوطنة فى مدينة القدس المحتلة.(عزام شعث؛ 2017 صـ8)

2. قانون شرعنة البؤر الإستيطانية2017:

استمراراً للسياسات الإستيطانية الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة تمت الموافقة على قانون التسوية وشرعنة البؤر الاستيطانية، بمصادقة الكنيست عليه بأغلبية 60 عضوًا مقابل 52بالقراءتين الثانية والثالثة، بتاريخ السادس من شباط (فبراير) 2017 .وكان الكنيست قد أقر مشروع قانون التسوية بالقراءة التمهيدية يوم 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016. وخلال الجلسة العامة للبرلمان ندد زعيم حزب العمل المعارض الذي يترأس كتلة المعارضة في الكنيست إسحاق هرتسوغ بهذا "القانون الحقير" الذي "سيؤدي إلى ضم ملايين الفلسطينيين"، ويعرض الجنود والسياسيين الإسرائيليين لمحاكمات في محاكم دولية. ورد وزير العلوم والتكنولوجيا عوفير اكونيس من حزب الليكود اليميني بالقول "كل أرض إسرائيل هي ملك الشعب اليهودي، وهذا الحق أبدي ولا يمكن التشكيك فيه."

وقد جاءت نصوص القانون لتكشف شرعنه الاستيلاء على الأراضي ذات الملكية الخاصة بالفلسطينيين، من خلال أحكام في غاية الغطرسة والتمييز بين المواطنين الفلسطينيين من جهة، والمستوطنين المستعمرين الغرباء من جهة أخرى؛ فقد جاء القانون ليضفي الشرعية على سرقة ونهب صريح وواضح للأملاك الخاصة بالفلسطينيين لصالح المستعمرين الغرباء.

وتحدد المادة الأولى من القانون بأن "الهدف: هدف القانون هو تسوية التوطين الإسرائيلي في يهودا والسامرة، والسماح باستمرار تعزيزه وتطويره". ويعرف في مادة التعريفات بأن "الأراضي التي هي بحاجة للتسوية" بأنها "أراضٍ بنيت عليها بلدات إسرائيلية، أو أراض تم السيطرة عليها لاحتياجات بلدات إسرائيلية قائمة، والتي حقوق استخدامها والسيطرة عليها، أو على جزء منها، ليست بيد سلطات المنطقة، أو الوصي عن الأراضي الحكومية". ويدعى القانون في المادة الثالثة منه بأن "تسجيل الأراضي التي تحتاج للتسوية، أو الحصول على حقوق استخدامها والسيطرة عليه (كمال قبعة؛ شرعنه الاستيطان: قراءة في قانون "تسوية التوطين؛ مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية)؛ وهذه هى المرة الأولى التى يصدر فيها الكنيست قانون يشمل الأملاك الخاصة للفلسطينين فى الأراضى المحتلة؛ إلا أن ذلك لا ينفى استمرار اسرائيل طيلة سنوات احتلالها فى السيطرة على الأملاك الخاصة.

وتبين دراسة تحليلية أجراها معهد الأبحاث التطبيقية فى القدس حول الإستيطان أن ما نسبته 49% من مساحة المستوطنات تم بنائها على أراضى فلسطينية ذات ملكية خاصة؛ فى حين أن 51% تم بنائها على أراضى صنفتها اسرائيل على أنها أراضى دولة؛ فعلى سبيل المثال تبلغ مساحة المستوطنات الإسرائيلية فى القدس 40.868 دونم أى 73% مقام منها أراضى ذات ملكية خاصة بما فيها الأراضى التى ضمتها اسرائيل بشكل غير شرعى وأحادى الجانب لما يسمى بحدود بلدية القدس. أما بالنسبة لمحافظة رام الله فبلغت المساحة الإجمالية للمستوطنات الإسرائيلية 32.181 دونم منها مقام على أراضى ذات ملكية خاصة.

3. قانون الضم:

هو قانون يقوم بشكل مبدئى على ضم تكتل معالى أدوميم الإستيطانى(شرق مدينة القدس المحتلة) لتكون ضمن حدود مدينة القدس بحسب التعريف الإسرائيلى ؛ وقد تم طرح مشروع القانون فى تموز 2016 من قبل أعضاء فى الإئتلاف الحكومى الإسرائيلى وبدعم من الإسرائيلين اليهود ؛ولتشكل إضافة إلى تجمعات استيطانية أخرى سيتم ضمها تباعاً ما سيعرف بالقدس الكبرى. (جاد اسحق وسهيلة خليلية؛ غزة 2018 صـ52/51)

هذا وقد ناقشت اللجنة الوزارية للتشريعات فى الكنيست فى شهر أكتوبر 2017 مشروع قانون يهدف غلى ضم التجمعات الإستيطانية معالى أدوميم وغوش عتصيون؛ وجفعات زئيف؛ مقابل اقصاء تجمعات فلسطينية لتصبح خارج القدس الكبرى؛ وسيعمل القانون على توسيع نفوذ بلدية

الإحتلال البالغة مساحتها حالياً 125كم مرب بشقيها الشرقى والغربى؛ بإضافة ثلاثة تجمعات استيطانية حول القدس وهى: (جاد اسحق وسهيلة خليلية؛ غزة 2018 صـ52)

- تجمع معالية أدوميم – شرق القدس بمساحة 73 كم مربع.
- تجمع جفعات زئيف – شمال غرب القدس؛ بمساحة 30كم مربع.
- تجمع غوش عصيون – جنوب غرب القدس بمساحة 72 كم مربع

تحليل قانون القومية الصادر عن الكنيست2018 وتأثيره على حق تقرير المصير:

صادّق الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 19 يوليو 2018 على قانون القومية اليهودية بأغلبية 62 نائبًا مقابل 55 نائبًا معارضًا، وينص القانون على أن "دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي"، و "حق تقرير المصير في دولة إسرائيل يقتصر على اليهود"، و"الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط"، و"القدس الكبرى والموحدة عاصمة إسرائيل إلى الأبد"، وأن تعمل الحكومة على تشجيع الاستيطان اليهودي في كل مكان في أرض اسرائيل"، و"اللغة العبرية هي لغة الدولة الرسمية الوحيدة".

يعد هذا القانون هو الأخطر في تاريخ إسرائيل "دولة الاحتلال"، التي لا تملك دستورًا، وإنما تسير شؤونها من خلال مجموعة من القوانين الأساسية، وبالتالي فإن مصادقة السلطة التشريعية عليه تؤكد أن دولة الاحتلال الصهيونية قائمة على التعصب والاستعلاء العنصري، خاصة أن الصهيونية تستمد جذورها الأيديولوجية من إرث الشعب المُختار, وهو ما سيطرح العديد من المخاطر والتهديدات على مستقبل الشعب العربي الفلسطيني، حيث سيعزز الاستيطان الاستعماري الكامل لفلسطين التاريخية دون تمييز بين أراضي 48 و67، مع الإسراع في سياسة الترانسفير والتطهير العرقي للفلسطينيين من أرضهم، فضلًا عن طمس الهوية والشخصية والثقافة الوطنية كليًا، من خلال إلغاء دور ومكانة اللغة العربية، وإلغاء القوانين، والمواثيق الأممية، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ومن ثم شطب وتصفية ملفات اللاجئين، والقدس، والحدود، والأمن، والاستيطان، وتغيير قواعد اللعبة كليًا، حيث أعطى قانون يهودية الدولة حق تقرير المصير لليهود دون سواهم؛ لخدمة أهداف اليمين الصهيوني، ويمثل هذا الإجراء منعطفًا قانونيًا وسياسيًا جديدًا، ونقطة تحول نوعية في المواجهة المحتدمة بين المشروعين الفلسطيني العربي من جهة، والصهيوني الأمريكي

من جهة ثانية؛ لما له من دلالات وتداعيات على مستقبل الصراع (محمد عبد المقصود، جريدة الأهرام، 23 يوليو 2018، السنة 142، العدد 48076).

داخليًا، رفضت القائمة المشتركة [8] في الكنيست الإسرائيلي قانون القومية اليهودية، ووصفته بأخطر القوانين التي سُنّت في العقود الأخيرة، ويؤسس لنظام الأبارتهايد، ويؤكد التفوق العرقي لليهود، ويجعل التمييز ضد العرب مبررًا وشرعيًا، وسيؤثر على تفسير القوانين في المحاكم؛ لأنه يهدد الهوية الدستورية للنظام، التي تعتبر أن الشعب اليهودي هو الشعب الوحيد صاحب السيادة في الدولة (قانون القومية اليهودية يكرس إسرائيل دولة أبرتايد، الشرق الأوسط، 20 يوليو 2018)، في حين رأى رئيس جهاز الموساد السابق (رام بن براك) أن الهدف الحقيقي من إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون القومية، هو التمهيد لضم الضفة الغربية إلى إسرائيل(فتح ميديا، Fateh). وعليه، بات مستقبل كل العرق العربي في فلسطين التاريخية (إسرائيل) وحتى الضفة والقدس وقطاع غزة كمناطق محتلة؛ بات في خطر بعد هذا القانون إذا ما لجأت إسرائيل لتطبيقه، وهو في الغالب سيُطبق، لكن بتدرج، وعلى مدار عشرات السنوات، حتى تتمكن دولة الكيان من إقامة دولة يهودية نقية بالمعنى العنصري، الذي ينسجم مع روح التلمود اليهودي، أي: تخلو من أي قوميات أو ديانات غير يهودية، ومع هذا القانون بات وجود الدروز، والشركس، والأرمن، وغيرهم، مهددًا بالتصفية، أو القبول بالبقاء في إسرائيل كمواطنين درجة ثانية، والعيش دون حقوق اجتماعية، ومدنية، وسياسية، لا تمثيل لهم في الدولة العنصرية (هاني العقاد، **مستقبل العرب في "إسرائيل" بعد قانون القومية اليهودية**، 1 أغسطس 2014).

موقف الأمم المتحدة من حق تقرير المصير للفلسطينيين خلال العقد الأخير:

في 2016/12/20: صوتت (177) دولة لصالح مشروع قرار "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير"، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة الثلاثاء 20 كانون الأول بهذه الأغلبية الساحقة، بينما عارضت القرار سبع دول "إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، بالاو، ميكرونيزيا، جزر المارشال، ناورو"، وامتنعت أربع دول عن التصويت "الكاميرون، تونغا، جنوب السودان، كوت ديفوار."

[8] تضم القائمة المشتركة جميع الأحزاب العربية التي تمثل فلسطينيي الـ 48، واللذين يشكلون 20% من تعداد السكان في دولة الاحتلال، وخاضت الأحزاب العربية الانتخابات لأول مرة باسم القائمة المشتركة في العام 2015 وحصلت على 15 مقعدًا في الكنيست الإسرائيلي من مجموع 120 عضو. انظر: عوض عبد الفتاح، عن مقاطعة الكنيست والقائمة المشتركة والدولة الواحدة، بتاريخ: 5 مارس 2018، https://www.arab4B.com
ثم انظر: قائمة الأعضاء العرب في الكنيست الـ20، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 18 نوفمبر 2015، WWW.MFA.gov.il

ووفقاً للقرار "تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة الضرورة الملحّة للقيام دون تأخير بإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين."

هذا ويشير القرار إلى الاستنتاج الذي انتهت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها بتاريخ 9 تموز من العام 2004، وهو أن "تشييد إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب التدابير المتخذة سابقاً، يعوّق بشدة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير."

وقال المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور، أن هذا التصويت شبه الجماعي يؤكد مجدداً إصرار المجتمع الدولي على أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، ويؤكد مرةً أخرى على أن الجهود المكثفة التي قامت بها دولة الاحتلال من أجل تغيير هذا الواقع وإقناع المجتمع الدولي بعكس ذلك، قد باءت بالفشل الذريع.

(https://refugeesps.net/post/1574)

في 2022/4/1؛ اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اليوم الجمعة، قراري دولة فلسطين حول حق تقرير المصير، وعدم شرعية المستوطنات، في ختام أعمال دورته الـ 49 في مدينة جنيف السويسرية.

وأكد وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي، أن اعتماد مجلس حقوق الإنسان، ومن خلال جهود البعثة الفلسطينية في جنيف والعمل مع الأشقاء والأصدقاء، للقرارين بالأغلبية العظمى، "مؤشر ايجابي وخطوة في المسار الصحيح لإثبات أن القانون الدولي يجب ألا يجزأ.

أضاف المالكي في بيان صدر عن "الخارجية" نقلته وكالة الأنباء الفلسطينية، أنه يجب إعمال القانون الدولي لحصول شعبنا على حقوقه، ومساءلة إسرائيل على جرائمها ضد الإنسانية، وعلى رأسها جريمتي الحرب والآبارتهايد، ومواجهة منظومة الاستيطان الاستعماري.

وصوتت 38 دولة لصالح "قرار المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، وامتنعت 5 دول عن التصويت وهي أوكرانيا وليتوانيا والبرازيل والكاميرون وهندوراس، و4 دول صوتت ضد وهي: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وجزر المارشال، ومالاوي.

كما صوتت 41 دولة لصالح قرار "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره"، وامتنعت 3 دول عن التصويت هي :ليتوانيا، والكاميرون وهندوراس، و3 دول صوتت ضد هي: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجزر مارشال، وذلك تحت البند السابع الخاص بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

(https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=208782&lang=ar&name=news)

الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير:

يعتبر صدور قرار الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في ديسمبر 2017 بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف رسميًا بأنها عاصمة إسرائيل، أهم قرار في "صفقة القرن"، جاء بعد 100 عام من "وعد بلفور" المشئوم، ويتزامن قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة مع الذكرى السبعين للنكبة الفلسطينية، وهو ما يمثل انحيازًا واضحًا للكيان الإسرائيلي، وتنكرًا لحقوق الشعب الفلسطيني المكفولة والمحمية، وغير القابلة للتصرف بموجب القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية المتعاقبة (سمر سلامة، غضب عربي لنقل السفارة الأمريكية للقدس، اليوم السابع، 15مايو 2018).

وعلى إثر هذا القرار، أوقف الفلسطينيون اتصالاتهم مع الإدارة الأمريكية، ورفضوا استقبال نائب الرئيس الأمريكي (مايك بينس)، الذي كان ينوي زيارة المنطقة، وفي كلمة افتتاحية لاجتماع للقيادة الفلسطينية في رام الله، قال الرئيس (عباس): "قلنا ونقول إن الولايات المتحدة اختارت ألا تكون وسيطًا بالعملية السياسية، ونحن نرفض أن تكون وسيطًا سياسيًا، وهي مع إسرائيل، وتدعمها، وتساندها".

وأضاف: "لا نقبل أن تكون الولايات المتحدة وسيطًا، أو شريكًا في عملية السلام. المجنون لا يقبل بذلك".

الموقف الفلسطيني ودوره في عرض قضية اللاجئين:

هناك ضعف في الموقف الفلسطيني في طرح قضية اللاجئين، إذ أن المفاوضات الجارية لم تتم على أساس القرار 194، بل مبينة على حسن النيات الإسرائيلية، وعلى أسس سياسية مبهمة

(هاني الحسن، 1998، ص42). وقد بدا ذلك واضح فيما عرف بوثيقة عباس – بيلين، عام (1995)، إذ أن هذه الوثيقة لم تعترف للفلسطينيين بحق العودة، لكنها لا تمنعهم من المطالبة به كما لا تمنع إسرائيل من رفضه (علي فياض "**مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني**"، مرجع سابق، ص111) إن عودة اللاجئين الفلسطينيين الى الصفة الغربية في ظل مواصفات إسرائيل لتلك الدولة أولًا، وثانيًا في ظل سياسة الأمر الواقع الاستيطاني في الضفة الغربية ينطوي على صعوبات موضوعية يمكن إيجازها بما يلي (علي فياض "**مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني**"، ص111):

"إن مساحة الأراضي المتبقية خلف الجدار لا تكفي للتوسع الطبيعي للسكان خلال المائة سنة القادمة، وإن الدولة الفلسطينية المنشودة لا تقوى من الناحية الاقتصادية على الاكتفاء الذاتي، فكيف ستستقبل هذه الدولة أعدادًا إضافية، وإن المساحات المتبقية من الضفة الغربية غير قابلة لمشاريع اقتصادية كبيرة من الناحية الطبوغرافية، خاصة بعد ضم الجدار الجزء الأكبر من مستوطنات الضفة الغربية، فالمساحات المتبقية هي أراضي وعرة من الناحية الطبوغرافية، وهذا يعيق الاستثمارات بالإضافة الى ذلك فقد سمحت القوانين والمعاهدات الدولية للشعوب بممارسة واستخدام كافة الأساليب بما فيها القوة العسكرية المسلحة ضد من يحول دون تمكين الشعوب من ممارسة حقها المشروع في تقرير مصيرها، وأعطت الحق لأطراف ثالثة لمساندة الشعوب لنيل هذا الحق وهذا يدلل بشكل واضح على أهمية هذا الحق وما يتمتع به من قوة قانونية. لقد اعترفت القرارات الدولية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فقد نص القرار رقم 2672 الصادر عن الجمعية العامة عام (1970) على الاعتراف للشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير، وأن هذا الحق غير قابل للتصرف، وأنه في حال عدم احترام هذا الحق فإن السلم مهدد في منطقة الشرق الأوسط (ناصر الريس، 1999، ص94)، إلا أن السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية أضرت بحق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره، وعودة اللاجئين الى ديارهم. لقد استولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الأراضي المشروعة للشعب الفلسطيني، وصادرتها لصالح سياساتها الاستيطانية، وبالتالي فهى حرمت الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم عليها، قامت بإسكان أعداد كبيرة من المستوطنين في الضفة الغربية، وهذا سيغير من الواقع الديمغرافي في الضفة الغربية، وبالتالي فهم يتقاسمون وبشكل قسري الأراضي مع الفلسطينيين، كما أنهم يستغلون الأراضي الفلسطينية وثرواتها دون وجه حق، ويتدخلون في الحياة العامة الفلسطينية، ويظهر ذلك من خلال منع الفلسطينيين من استغلال أرضهم، أو من خلال فرض

أنفسهم كسكان شرعيين على هذه الأرض، وبالتالي فهم يتدخلون في تحديد حدود الأراضي الفلسطينية من خلال إجبار الحكومات الإسرائيلية في أية حلول مستقبلية على إدخال هذه المستوطنات داخل حدود دولة "إسرائيل"، كما هو الحال الذي فرضه جدار الفصل العنصري الذي يقام على أراضي الضفة الغربية، والذي ألحق الكثير من هذه الأرض ضمن الأراضي المحتلة عام (1948).

وخلاصة القول فإن كافة الإجراءات والسياسات الاستيطانية من قبل الحكومات الإسرائيلية ما هي إلا انتهاك للحقوق السياسية الفلسطينية بكافة جوانبها، تلك الحقوق التي أقرتها قواعد القانون الدولي، وأصبح الاعتراف بهذه الحقوق من القيم القانونية المسلم بها، وإن أي اعتداء عليها يعد جريمة يعاقب عليها القانون الدولي، وحقوق الإنسان التي أقرتها ووافقت عليها هذه القواعد هي تلك الحقوق والحريات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية المقررة للفرد، باعتباره أحد أفراد المجتمع المدني، والتي تهدف الى تنمية قدراته وتكريس رفاهيته وحماية ذاته وسلامته وصون كرامته.

المطلوب من الحكومة الإسرائيلية أن تتحمل مسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال كما أقرت بذلك قواعد القانون الدولي، وأن تحمي الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين المتكررة، ووقف كافة مظاهر الاعتداء على حقوق الانسان في الضفة الغربية.

ومطلوب أيضًا من الدول التي تشارك في ميثاق حقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن تدفع باتجاه جعل الاستيطان جريمة دولية، وأنه يتنافى وقواعد حقوق الإنسان، وبالتالي تمارس هذه الدول ضغوطًا على "إسرائيل" كي تتقيد بهذه القوانين كونها عضوًا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أن المطلوب من هذه الدول أن توقع عقوبات حقيقية على الحكومة الإسرائيلية إذا رفضت الانصياع لهذه القوانين، أسوة بالدول التي تفرض عليها الأمم المتحدة عقوبات دولية تحت ذرائع انتهاك حقوق الإنسان.

الخاتمة

لا ينبغي لأي منا أن يغفل عن التناقض القائم بين المستوطنات والسلام، فبينما يستدعي السلام إنهاء الاحتلال، فإن المستوطنات ترسخ دوام هذا الاحتلال وبقائه. ولا يحتاج المرء إلا أن ينظر الى مواقع وعدد المستوطنات الإسرائيلية التي بنتها إسرائيل في جميع أنحاء الضفة الغربية، وأن يفكر في مليارات الدولارات التي استثمرتها إسرائيل في بنائها، أي يدرك حقيقة الاحتلال الذي ترسخه إسرائيل في قلب الأراضي الفلسطينية. إن بناء المستوطنات يتناقض مع معادلة "الأرض مقابل السلام" التي

تقوم العملية السلمية في الشرق الأوسط برمتها عليها، فالاستيطان لا يسعى إلا الى تعزيز الأطماع الإقليمية الإسرائيلية من خلال استعمار المزيد من الأراضي الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من إقامة دولتهم التي تتمتع بالقدرة على البقاء.

وإن الهدف من إقامة أو بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو تحقيق أهداف سياسية، تتضمن منع التوصل الى حل سياسي للصراع مع الفلسطينيين، وفق الحد الأدنى المقبول عربيًا، والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس، وبذلك تشكل المستوطنات عائقًا أمام التواصل الجغرافي للمناطق الفلسطينية، والفصل بين أراضي الدولة الفلسطينية التي ممكن أن تقوم في ظروف معينة ومحيطها العربي، وبالتالي نرى التركيز في إقامة المستوطنات في غور الأردن وشرق الضفة الغربية وشمالها، وأيضًا جنوب قطاع غزة وحزام المستوطنات حول القدس، مما سيجعل إقامة دولة فلسطينية صعبًا أو مستحيلًا، وهذا سيمنع أي تسوية سياسية يمكن أن تعطل مشروع إسرائيل الكبرى، وفرض أمر واقع لا يمكن لأي حكومة في إسرائيل من الانسحاب الى خطوط الرابع من حزيران 1967، وإعطاء إسرائيل الفرصة للاستمرار في الوجود في أماكن متقدمة داخل الكيان الفلسطيني أو حوله.

تسعى إسرائيل من خلال المستوطنات الى الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على فلسطين "من النهر الى البحر"، وهو الهدف الذي يحول دون وجود دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة الى الشرق من حدود إسرائيل ما قبل عام 1967.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. أحمد يوسف أحمد، **ستون عاما من الصراع العربي – الإسرائيلي – جدلية المقاومة والتسوية**، السياسة الدولية، الاهرام، المجلد 43، العدد 172، ابريل 2008.
2. جيفري أرنسون؛ **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع**؛ ط2؛ بيروت؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛1997؛ ص4.
3. داود عبد الله، مداخلة منشورة في كتاب، "**قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين**"، بيروت، باحث للدراسات، (2007)، ص93.
4. رمضان بابدجى وآخرون؛ **حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ 1996) صـ 6 – 8
5. ساجي سلامة، مداخلة منشورة في كتاب، "**قضية اللاجئين والمفاوضات**"، رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، 1998، ص36.
6. سلمان أبو ستة، "**حق العودة مقدس** علي فياض، "**مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني**"، ط1، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2001)، ص7. **وقانوني وممكن**" ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (2001)، ص44.
7. مجموعة باحثين؛ **العرب ومواجهة إسرائيل– احتمالات المستقبل**؛ ج2؛ ط1؛ بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربيه؛2001؛ ص200.
8. محسن صالح؛ **القضية الفلسطينية؛ خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات؛ 2012) صـ74.
9. محمد فيصل عبد المنعم، **تاريخ الحرب بين العرب وإسرائيل 1948–1973**؛ القاهرة؛ دار أمية للنشر؛2000؛ ص64.
10. يوسف كامل إبراهيم، **التحول الديموغرافي القسري في فلسطين**، بيروت، باحث للدراسات.2004؛ ص1.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. موسي بن قاصير؛ **البعد الديموغرافي في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية؛ كليه الحقوق جامعه باتنه، الجزائر,2008؛ ص38.

ثالثاً: الدوريات:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020) الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين؛ النتائج الرئيسية؛ 2017؛ رام الله فلسطين
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2004-2018) رام الله، فلسطين،2019
3. ياعيل باتير؛ **المفهوم الإسرائيلي لعدم وجود شريك في عمليه السلام؛ نظره في العقلية السياسية**؛ ترجمة ياسين السيد سلسله اوراق إسرائيلية (57)؛ رام الله؛ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) مؤسسة الأيام؛2013؛ ص12.
4. يونا يوسى، **إسرائيل كديمقراطية للتعددية الثقافية**، قضايا إسرائيلية، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، العدد 27، 2007.

رابعاً: الدراسات والتقارير:

1. ابراهيم سالم جابر ،" **التمويل الأجنبي، الواقع.. التحديات**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة؛ مايو2005.
2. أحمد قيطة "**المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دراسة جيوبولوتكية"، مكتبة ومطبعة دار المنارة، ص72.
3. الديموغرافيا: **علم دراسة المجتمعات البشرية من حيث حجمها وبناها وتطورها وخصائصها العامة ولا سيما من النواحي الكمية**، وكمصطلح يعنى دراسة في قياس خصائص معينة للسكان من حيث الحجم والتوزيع حسب العمر والجنس ونوع العمل والصناعة، والتوطين، والانتماء السياسي، والديانة. الخ.
4. تقرير تهويد الأسماء الجغرافية الفلسطينية الصادر عن اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية؛ الأمانة العامة لمجلس الوزراء؛ دائرة اللجان الحكومية؛ فلسطين؛ 2015
5. روذمل تيموثي، الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP؛ **ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية في فلسطين**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت؛1998.
6. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،" **نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**"، رام الله، مارس 2005، ص18

خامساً: المواقع الإليكترونية:

1. اتفاقات السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين؛ على موقع الموسوعة؛ تاريخ الدول 23 أغسطس 2017, متاح على الرابط

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec12.doc_cvt.htm

2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مادة 13؛ على الرابط: http://www.un.org/ar/documents/udhe/13
3. الوثيقة A/64/516، الفقرة 12؛ الوثيقة A/67/375، الفقرة 6.

4. جانيت ساروفيم واخرون؛ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العرابي الإسرائيلي، المجلد السابع؛ 2005-2011 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، على الرابط:
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/pages%20from%20--Kararat%20AlOumam%20Al-Mouttahida%20Moujallad%207-Beirut.pdf
5. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)؛ الاحصاء الإسرائيلي: ميزان هجرة سلبي؛ تاريخ النشر على الموقع الإلكتروني 14 أغسطس 2017؛ متاح على الرابط:
wafa.ps\ar_page.aspx?id=fcKUbia796652475861facKUbi..http://www

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Palestinian Central Bureau of Statistics,2021. Israel Colonizing and Land Grab Database (Unpublished Data). Ramallah- Palestine, p20
2. Palestinian Central Bureau of Statistics,2020. Estimates based on the final Results of population, Housing and Establishment Census 2017. Ramallah- Palestine, p23
3. Katharine M Floras," of by and for, the people? **How demographic pressure affects, state participation in interstate conflict**, university of Pittsburgh. February 2006, available at: http://WWW.peopler,hampchine.edu/projects/dt.pdf.23\05\2007
4. Plo Negotiation Affairs Department, July2009. Barrier to peace: Assessment OF Israel's Barrier Root. Ramallah- Palestine.